E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/4/Add.1
22 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

الموارد والآليات المالية

إضافة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٢	٣
أولا - تعبئة الموارد المالية الخارجية لأغراض التنمية المستدامة	٣ -٢١	٣
ألف - الظروف الخارجية والتدفقات المالية	٤ -١٤	٣
١ - التطورات الأخيرة في الظروف الخارجية	٤ - ٩	٣
٢ - الاتجاهات الحالية في تدفقات الموارد، والديون	١٠-١٤	٤
باء - قضايا مختارة فيما يتعلق بالسياسات	١٥-٢١	٥
١ - اعتماد نهج جديد فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة والمساعدة الإنمائية الرسمية	١٥-١٨	٥
٢ - مواجهة تحديات الديون المتبقية	١٩-٢١	٦
ثانيا - تعبئة الموارد المالية الوطنية لأغراض التنمية المستدامة	٢٢-٧٨	٧
ألف - زيادة دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة	٢٢-٣٢	٧

96-03947 280296 280296

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
١ - العقبات التي تعوق زيادة التمويل من القطاع الخاص	٢٣ -٢٦	٧
٢ - تنفيذ سياسات التمكين	٢٧ - ٣٠	٨
٣ - المنظمات الدولية والتمويل المقدم من القطاع الخاص	٣١ - ٣٢	٩
باء - تقييم أداء الأدوات الاقتصادية	٣٣ -٧٤	٩
١ - ضرائب التلوث، وضرائب الموارد الطبيعية وخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات	٤١ -٥٣	١١
٢ - الإعانات	٥٤ -٧٣	١٣
جيم - تعزيز قاعدة الإيرادات للصناديق البيئية الوطنية	٧٤ -٧٨	١٧
ثالثا - قابلية تنفيذ الآليات المبتكرة لتمويل حماية البيئة العالمية	٧٩ -٩٢	١٨
ألف - ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا	٨١ -٨٤	١٩
باء - ضريبة توبن	٨٥ -٨٨	١٩
جيم - الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا	٨٩ - ٩٠	٢٠
دال - تراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول	٩١ -٩٢	٢١
رابعا - تمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا	٩٣ -١٠٢	٢١
ألف - مشاكل محددة	٩٣ -٩٨	٢١
باء - رأس المال المساهم والتمويل عن طريق إصدار الأسهم للشركات البيئية	٩٩ -١٠٢	٢٢
خامسا - خيارات السياسة العامة والأدوات المالية: تطوير شكلها ومضمونها	١٠٣-١٠٥	٢٣

الجداول

١ - مجموع تدفقات الموارد الصافية إلى البلدان النامية	٢٥
٢ - الاتجاهات المتعلقة بحجم وتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية	٢٨
٣ - مجموع ما دفعته البلدان النامية من ديون في نهاية السنة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٤ بحسب المصدر وشروط الإقراض	٣٠

٤ - مصفوفة خيارات السياسات العامة والأدوات المالية ٣١

مقدمة

١ - الهدف من هذه الإضافة دعم ما ورد في تقرير الأمين العام عن الموارد والآليات المالية (E/CN.17/1996/4) من تحليل للقضايا وعرض للخيارات المتعلقة بالسياسات.

٢ - ويركّز التقرير على مسألة تعبئة الموارد الخارجية والوطنية لتمويل التنمية المستدامة. ويناقش بالإضافة إلى ذلك، الآليات المالية الدولية المبتكرة وآليات تمويل القضايا القطاعية والشاملة لعدة قطاعات (نقل التكنولوجيا والغلاف الجوي والمحيطات). وسيركّز الفرع الخامس على تحسين شكل ومحتوى مصفوفة من الخيارات المتعلقة بالسياسات والأدوات المالية.

أولا - تعبئة الموارد المالية الخارجية لأغراض التنمية المستدامة

٣ - تستند هذه المناقشة للتطورات الراهنة في مجال تدفقات الموارد، والديون، إلى آخر تقرير للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١]. كما تم الحصول على معلومات مفيدة من تقريري الأمين العام بشأن مصادر تمويل التنمية في منتصف العقد وحالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥ (انظر A/50/397 و A/50/379)[٢].

ألف - الظروف الخارجية والتدفقات المالية

١ - التطورات الأخيرة في الظروف الخارجية

٤ - التوسع الاقتصادي جار في معظم البلدان الصناعية منذ فترة وإن كانت سرعته قد تباطأت إلى حد ما في النصف الأول من عام ١٩٩٥. وفي البلدان التي بلغ فيها الانتعاش أوجه - الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واستراليا - كان من الملائم أن يعتدل النمو بعض الشيء في أعقاب التدارك السريع لآثار التباطؤ أثناء عام ١٩٩٤. أما في ألمانيا وفرنسا وعدد من البلدان الأوروبية الأخرى التي لا تزال في فترة انتعاش من التراجع الذي شهدته في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، فمن المتوقع أن يبقى النشاط الاقتصادي قويا نسبيا. وحدث أخطر تدهور في الحالة الاقتصادية في اليابان التي تمر بفترة من أخطر فترات تباطؤها الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب.

٥ - وفي معظم البلدان النامية، بقي النمو مرتفعا، ومن المتوقع أن يبلغ متوسطه حوالي ٦ في المائة في كل من عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. كما تتحسن الظروف المؤدية إلى تسارع النمو في العديد من البلدان الأكثر فقرا. غير أنه، في أفريقيا، لا يزال العديد من البلدان يعاني من انخفاض أو ركود مستوى دخل الفرد. ومن الضروري ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير لكي يطرأ تحسن على مستويات المعيشة.

٦ - وتتفاوت معدلات النمو الاقتصادي كثيرا فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فعلى سبيل المثال، استمر النمو في الانخفاض في عام ١٩٩٤ والنصف الأول من عام ١٩٩٥ في الاتحاد الروسي وبيلاروس وأوكرانيا ومعظم البلدان الواقعة عبر جبال القوقاز وفي آسيا الوسطى. وعلى العكس من ذلك، تتمتع بلدان أخرى مثل بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا وسلوفينيا وألبانيا وبلدان بحر البلطيق ومنغوليا بنمو اقتصادي قوي.

٧ - ومن المتوقع أن يوفر التغير الكبير في الاتجاه الذي طرأ في عام ١٩٩٥ على الارتفاعات السابقة في أسعار الفائدة الطويلة الأجل، دعما هاما للنمو الاقتصادي في الفترة المقبلة. غير أنه، ما لم تبذل جهود أقوى لتخفيض العجز المالي بقدر أكبر من المتوخى حاليا، فلن يتاح هناك مجال كبير لزيادة تخفيض أسعار الفائدة، فيما يبدو، إلا لبلدان قليلة.

٨ - ومن المتوقع أن تسجل الزيادة في حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات معدلا قدره ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ و ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. والعوامل التي ستسهم في سرعة نمو التجارة اتجاه البلدان الصناعية ذات أسعار الصرف القوية إلى تصنيع منتجاتها في المناطق الأقل تكلفة في الخارج، وزيادة التجارة فيما بين البلدان النامية، واستمرار انتعاش التجارة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقاليه.

٩ - ومن المتوقع أن لا تتغير أسعار السلع المتبادلة دوليا (مقيسة بحقوق السحب الخاصة) إلا هامشيا في الأجل القصير، ومع ارتفاع الانتاجية، يزداد تحرر التجارة وتسهم القوى التنافسية، (بما في ذلك في أسواق السلع الأساسية) في الحد من الضغوط التضخمية العالمية.

٢ - الاتجاهات الحالية في تدفقات الموارد، والديون

١٠ - يقدم الجدول ١ استعراضا عاما للاتجاهات والأنماط الحديثة في تمويل التنمية المستدامة، استنادا إلى نظام تقديم التقارير الإحصائية الذي تتبعه لجنة المساعدة الإنمائية.

١١ - وتجدر الإشارة إلى أربعة اتجاهات رئيسية. أولا، ارتفع مجموع صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية مرة أخرى في عام ١٩٩٤، فبلغ ١٨٥ بليون دولار. ثانيا، تمثلت أهم القوى في زيادة إضافية للاستثمار المباشر الأجنبي وارتفاع جديد في حجم القروض من المصارف الدولية. ثالثا، انخفض مستوى قروض السندات قليلا عن المستويات المرتفعة الاستثنائية التي تم بلوغها في عام ١٩٩٣. رابعا، هبطت مدفوعات التمويل الإنمائي الرسمي: فارتفعت المدفوعات التساهلية للمساعدة الإنمائية الرسمية بكل من القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية، بينما انخفض صافي الإقراض المتعدد الأطراف بشروط غير تساهلية انخفاضا كبيرا ولم يرتفع صافي الإقراض الثنائي بشروط غير تساهلية إلا ارتفاعا طفيفا.

١٢ - وبعد انخفاض حاد في عام ١٩٩٣، بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ٥٩ بليون دولار في عام ١٩٩٤، أي ارتفع بمقدار ٣ بلايين دولار عنه في السنة السابقة، بينما بقي ثابتا بالقيمة الحقيقية. وقد ارتفع المستوى الحقيقي لمدفوعات المعونة بالنسبة لثلاثة عشر بلدا عضوا في لجنة المساعدة الإنمائية، بينما انخفضت المدفوعات بالنسبة لثمانية بلدان منها (انظر الجدول ٢). أما مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من ناتجها القومي الإجمالي ككل، فقد هبط من ٠,٣١ في المائة (رقم منقح) إلى ٠,٣٠ في المائة، وهو أدنى مستوى بلغه منذ عام ١٩٧٣.

١٣ - وفيما يتعلق بتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض بيئية، تجدر الإشارة إلى أن أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية قد عملوا بنشاط بغية إيجاد سبل مناسبة فيما يتعلق بالسياسات من أجل تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد بات واضحا تيسر تمويل خارجي ذي شأن للمشاريع والبرامج البيئية: ففي عام ١٩٩٣، أفادت التقارير بأن حوالي ٥ في المائة من تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية كانت مخصصة على وجه التحديد لأغراض بيئية. غير أن البيئة ليست سوى عنصر واحد من العناصر المرتبطة جوهريا بالتنمية المستدامة، أما المكونات الأخرى فهي اجتماعية واقتصادية. وفي الوقت الحالي، لا تسمح التعاريف المتاحة بإجراء تقييم عالمي للموارد المحليـــة والخارجيـــة التي خصصت لفئات التنمية المستدامة كما وردت في جدول أعمال القرن ٢١. ويعتبر بعض المراقبين ذلك أحد العناصر الهامة التي تحول دون تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وستواصل لجنة المساعدة الإنمائية تعاونها مع لجنة التنمية المستدامة في بذل جهود إضافية ترمي إلى تحسين كفاية البينات الإحصائية في هذا المجال.

١٤ - ومن الأمور المتصلة بشكل وثيق بمسألة التدفقات المالية إلى البلدان النامية جدول ونمط ديون البلدان النامية. ويبيّن الجدول ٣ أن أرصدة ديون البلدان النامية ازدادت في عام ١٩٩٤ بحوالي ١٤٤ مليون دولار بحيث بلغت ٧١٤ ١ بليون دولار، ربعها تقريبا ديون قصيرة الأجل ارتفعت بحوالي ١٤ في المائة محسوبة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية (٥٢ بليون دولار). أما الديون الطويلة الأجل، فقد ارتفعت بنسبة ٧ في المائة، أي بحوالي ٨٥ بليون دولار.

باء - قضايا مختارة فيما يتعلق بالسياسات

١ - اعتماد نهج جديد فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة والمساعدة الإنمائية الرسمية

١٥ - ثمة إدراك متزايد لضرورة وضع نهج جديد لتمويل التنمية المستدامة، نظرا لتغير التوازن بين تدفقات رأس المال الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومشاكل الديون المتبقية، والاستراتيجيات الإنمائية المحلية التي تؤثر على تمويل التنمية المستدامة.

١٦ - وعند وضع نهج جديد، ينبغي النظر في عدد من القضايا الرئيسية. كمسألة ما إذا كان ينبغي أن يكون تزايد المدخرات المحلية والإيرادات الضريبية في صميم عملية التنمية المستدامة وما إذا كان ينبغي للاعتماد على المعونات أن يقل مع مرور الزمن[٣]. وعلاوة على ذلك، ينبغي بحث طرق ووسائل زيادة فعالية المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف. ونظرا إلى أن قدرة القطاع المالي المحلي وسلامته تحددان مدى قدرة الاقتصادات على التفاعل مع أسواق رأس المال الدولية، سيكون من الضروري استعراض السياسات الرامية إلى تعزيز تنمية الهياكل الأساسية المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري بحث العلاقة القائمة بين حجم ديون البلدان النامية وقدرتها على تعبئة موارد مالية إضافية لأغراض التنمية المستدامة.

١٧ - ونظرا للاحتياجات التي لم يسبق لها مثيل لتمويل الهياكل الأساسية، سيكون من المستحسن أيضا إيجاد آليات مالية جديدة، وبخاصة من أجل دمج الموارد المالية العامة والخاصة معا، في إطار نهج جديد لتمويل التنمية المستدامة. وبالاضافة إلى ذلك، يجب تناول المسألة الهامة المتمثلة في استدامة واستقرار تدفقات الموارد المالية العالمية الضخمة التي يتم الحصول عليها بواسطة الأسواق مع التركيز على تشجيع إقامة شبكة أمان أكبر يتم توفيرها رسميا وعلى تكثيف المراقبة من جانب المنظمات الدولية.

١٨ - ولدى وضع تصور جديد لتمويل التنمية المستدامة، سيكون من الضروري أيضا التوصل إلى تمييز بين البلدان يتجاوز مجرد الفئات الإقليمية أو فئات الدخل العريضة من أجل التعامل مع واقع عالم متغير. والحقيقة، أنه نظرا للاتجاه القوي بعيدا عن التنمية التي توجهها الدولة ونحو الاستراتيجيات الاقتصادية القائمة على الأسواق، سيصبح تطوير نهج جديد لتمويل التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من جهود إصلاح السياسات.

٢ - مواجهة تحديات الديون المتبقية

١٩ - إن مشاكل الديون لا تزال بعيدة عن الانتهاء بالنسبة لعدد كبير من البلدان، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون. وهذه البلدان، باستثناء عدد قليل منها، يقل أداء خدمة الديون فيها بكثير عن الالتزامات التعاقدية، ولا يوجد أمل يستند إلى الواقع، في الوقت الحاضر، في أن تبلغ مستويات الديون أبدا درجة طبيعية من خدمة الديون. ويتمثل أكبر مكون من مكونات الديون في هذه البلدان، إلى حد كبير، في المطالبات الرسمية أو المدعومة رسميا. وتفتح شروط نابولي التي وضعها نادي باريس السبيل لانخفاضات أكيدة في أرصدة الديون الثنائية الرسمية. غير أنه في عدد كبير من الحالات تأتي نسبة كبيرة من أرصدة الديون من مصادر متعددة الأطراف. ومن شأن نادي باريس اتخاذ إجراء نهائيا بشأن الديون الرسمية الثنائية أن يسهم في تحسين القدرة على خدمة الديون المتعددة الأطراف، ولكن، ليس من المحتمل أن يحل وحده مشاكل الديون في البلدان المدينة بمبالغ ضخمة من الديون المتعددة الأطراف.

٢٠ - وينبغي إيجاد طرق لتنفيذ شروط نابولي على أساس أشمل (فالمبالغ الكبيرة من الديون الثنائية مثلا لا تعتبر مؤهلة بموجب المواعيد النهائية المقررة) ولإيجاد سبل إضافية لتمويل خدمة الديون المتعددة الأطراف.

٢١ - وسيؤثر حجم ديون البلدان النامية بشكل كبير على قدرتها المستقبلية على جذب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وتفادي فترات الاختلال في تمويل الأسواق الخاصة للتنمية. وفي الظروف المالية التي يتم فيها تمويل مدفوعات خدمة ديون ضخمة بواسطة مبالغ كبيرة من معونات جديدة، من الصعب معرفة الكيفية التي يمكن بها للبلدان إيجاد هياكل سليمة للتمويل العام ونظم وساطة مالية قوية لتنمية يقوم بها القطاع الخاص. ومن المؤكد أن درجة ملاءتها ستبقى أيضا منخفضة مما يؤجل احتمالات جذب التمويل الخارجي من الأسواق الخاصة إلى وقت بعيد في المستقبل. وفي هذا السياق، يظل من المهم على نحو خاص الاستمرار في وضع استراتيجية للديون، بما في ذلك إيلاء الاعتبار لمسألة ما إذا كان هناك امكانية لإنشاء مرفق جديد لمعالجة تراكم الديون المتعددة الأطراف.

ثانيا - تعبئة الموارد المالية الوطنية لأغراض التنمية المستدامة

ألف - زيادة دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة

٢٢ - متابعة للمناقشات التي أجرتها اللجنة في دورتها الثالثة، يتناول الفرع الثاني - ألف عقبات شتى تعترض سبيل تمويل القطاع الخاص للتنمية المستدامة والسياسات التي يمكن أن تزيل هذه العقبات، ولا سيما تحسين إمكانية الحصول على القروض، والحوافز المالية، واستخدام آليات مبتكرة كترتيبات التمويل المشترك وصناديق رأس المالي الابتدائي (انظر E/CN.17/1995/8).

١ - العقبات التي تعوق زيادة التمويل من القطاع الخاص

٢٣ - لزيادة دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة، سيتعين تذليل عدد من العقبات من نوع معين. فعلى سبيل المثال، تعد المخاطرة عاملا رئيسيا من العوامل التي يأخذها مستثمرو القطاع الخاص في اعتبارهم لدى اتخاذ قراراتهم. وتواجه المؤسسات التي تفكر في الاستثمار البيئي مخاطر تسويقية ومخاطر ناجمة عن التغيرات التي تطرأ على إصدار التراخيص وفرض الضرائب واستيفاء التعريفات والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف وإمكانية الحصول على العملات الأجنبية. وفضلا عن ذلك، لا تستطيع المؤسسات أن تتأكد من أن الحكومات ستقوم بإنفاذ الأنظمة ولن تغيرها بصورة اعتباطية (مخاطرة متعلقة بمصداقية السياسات).

٢٤ - وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسات غالبا ما ينقصها الحصول على معلومات عن التكنولوجيات الجديدة كما أنها لا ترى بالضرورة أن الإنتاج الأنظف الناجم عن زيادة كفاءة استخدام المواد الخام حافز كاف للاستثمار. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، لا يوجد عادة ما يطلق عليه ختم الإنتاج غير الضار بالبيئة، ويعود ذلك جزئيا إلى أن الأهداف البيئية تحتل موقعا أدنى من موقعها في بعض البلدان المتقدمة النمو حيث يوفر الختم مزايا تسويقية.

٢٥ - وعموما، تحصر المؤسسات في البلدان النامية استثمارها في إطار الاستثمارات المراعية للقوانين، أي الاستثمارات المتقيدة بأنظمة حماية البيئة، بل إن معظم الاستثمارات في البلدان المتقدمة النمو هي من النوع المذكور. أما الاستثمار الطوعي، الزائد عن المطلوب للتقيد بالأنظمة مثل الاستثمار في ضوابط حماية البيئة على نحو يفوق ما هو مطلوب للتقيد بأنظمة حمايتها فلا يقوم بدور رئيسي.

٢٦ - والاستثمار البيئي الزائد عن المطلوب يُضطلع به لأسباب مختلفة. ففضلا عن توسيع حصة السوق عن طريق تحسين الصورة البيئية للمؤسسة أمام ما يسمون "أصدقاء البيئة من المستهلكين"، يقوم الحافز المتمثل في خفض التكاليف بدور رئيسي. فمثلا، يمكن تقليل التكاليف من خلال إعادة التدوير للمواد، وتقليل النفايات من المنبع، وحفظ الطاقة والمواد. ويُضطلع أيضا بالاستثمار البيئي الزائد عن المطلوب تحسبا لفرض أنظمة لم توجد بعد أو لم يخطط لها بعد (الامتثال الاستباقي).

٢ - تنفيذ سياسات التمكين

٢٧ - يوفر إطار السياسات السليمة الجامع لمسائل اقتصادية ومسائل متعلقة بالموارد والبيئة إطارا حافزا للقطاع الخاص. فالسياسات البيئية المتصلة، مثلا، بالحفاظ على الموئل أو تقليل مستوى التلوث المنبعث توفر حوافز سالبة في شكل أنظمة وضرائب ورسوم وتراخيص قابلة للتداول وعقوبات على عدم الامتثال. وتتوقف فعالية الحوافز السالبة على القدرات الإدارية للمؤسسات الحكومية وعلى مواقف الجمهور العام إزاء المسائل البيئية. وقد أدت الحوافز السالبة دورا حسنا في البلدان المتقدمة النمو وساعدت على كفالة تمويل القطاع الخاص لحصة كبيرة من الاستثمار البيئي.

٢٨ - ويمكن أن تزيد فعالية السياسة المتعلقة بالبيئة والموارد في تعزيز التمويل المقدم من القطاع الخاص زيادة كبيرة عن طريق توفير حوافز موجبة للقطاع الخاص. فهناك تشكيلة كبيرة من هذه الحوافز يمكن تقسيمها إلى حوافز مالية وحوافز لإنشاء الأسواق أو تغييرها وحوافز لتقليل مخاطر السوق. وفضلا عن ذلك، يمكن تشجيع القطاع الخاص على تمويل التنمية المستدامة عن طريق بناء المؤسسات والقيام بحملات لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٢٩ - وقد ناقشت اللجنة في دورتها الثالثة[٥] الحوافز الضريبية وطرق ووسائل زيادة الائتمان المتاح لاستثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة (انظر E/CN.17/1995/8)، كما ترد في تقرير الأمين العام عن

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج (E/CN.17/1996/5 والإضافة) مناقشة لمبادرات من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٣٠ - وفضلا عن مناقشة الكيفية التي يمكن للحكومات بها أن تنفذ سياسات تمكن من زيادة التمويل المقدم من القطاع الخاص، قد يكون من المفيد أيضا تناول ما يمكن للمنظمات الدولية أن تقوم به في هذا الصدد.

٣ - المنظمات الدولية والتمويل المقدم من القطاع الخاص

٣١ - تـُزمع المنظمات الدولية أن تواصل تقديم مساهمة كبيرة في تشجيع القطاع الخاص على تمويل التنمية المستدامة في مجالات الغابات والطاقة وموارد الطاقة الجديدة والمتجددة والمواد المستنفدة للأوزون والتنوع البيولوجي وتخفيف أضرار غازات الدفيئة. وترمي المشاريع إلى إنشاء الأسواق أو تغييرها أو تقليل المخاطر السوقية أو تمويل أنشطة محققة لفوائد عالمية كالتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٣٢ - ومن الطرق المباشرة لتنشيط التمويل المقدم من القطاع الخاص تمليكه الخدمات. فمثلا، كانت بوينس آيريس حتى أوائل عام ١٩٩٠ تعاني من سوء صيانة مرفق الإمداد بالمياه وشبكة الصرف الصحي ومن زيادة الموظفين فيهما عما هو مطلوب. وقد بدئ في برنامج لتحويلها إلى قطاع خاص في عام ١٩٩١، وذلك بمشورة ومساعدة من البنك الدولي. ويتضمن البرنامج طرح مناقصة لمنح امتياز يتعهد المستثمر الخاص بمقتضاه بتشغيل مرفقي المياه والصرف الصحي وصيانتهما وتوسيعهما في فترة مدتها ٣٠ عاما، على أن تظل أصول المرفقين مملوكة ملكية عامة. وقد قدم البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية جزءا من التمويل.

باء - تقييم أداء الأدوات الاقتصادية

٣٣ - قامت اللجنة في دورتها الثالثة بتقييم دور الأدوات الاقتصادية في سياسات التنمية المستدامة، وناقشت كيفية التوصل إلى مزيج أفضل بين الأدوات الاقتصادية وتدابير القيادة والمراقبة، وحددت وحللت العقبات الرئيسية التي تعوق الأخذ بالأدوات الاقتصادية في مجموعات مختلفة من البلدان. وجاءت المناقشة مـُؤيدة بمجموعة موسعة من الأمثلة على استخدام الأدوات الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (انظر أيضا E/CN.17/ISWG.II/1994، و E/CN.17/1995/8 و E/CN.17/1995/13).

٣٤ - وتوضيحا لبعض التطورات الجديدة في مجال استخدام الأدوات الاقتصادية، ترد بعض الأمثلة أدناه (انظر أيضا E/CN.17/1996/5 والإضافة). وبالنظر إلى اهتمام اللجنة بالنهوض بحوار السياسات المتعلق

بالأدوات الاقتصادية، سيلي ذلك تقييم مبدئي لأداء الأدوات الاقتصادية الرئيسية المعمول بها حاليا، وخاصة في مجالات التلوث، والضرائب، والضرائب المفروضة على الموارد الطبيعية، ومخططات رخص الانبعاث القابلة للتداول، والإعانات المالية.

٣٥ - وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتركز كثير من الاهتمام الراهن بتطبيق الأدوات الاقتصادية تحقيقا لأهداف بيئية، على إتاحة الفرص "لتخفير" النظام الضريبي تدريجيا. ويمكن أن يتم ذلك بسبل عدة منها فرض ضرائب بيئية جديدة أو معدلة، أو إصلاح النظام الضريبي وفق مبادئ بيئية أو تقليل الإعانات الاقتصادية التي تضر بالبيئة؛ وللبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نشاط في كل مجال من هذه المجالات.

٣٦ - وللاعتبارات البيئية في البلدان الأعضاء في تلك المنظمة دور متزايد في تصميم أشكال عدة من الضرائب. وينعكس النمو المستمر في استخدام رسوم/ضرائب المنتجات بهدف علاج الآثار الخارجية في تطورات حدثت مؤخرا في بلجيكا والدانمرك والمملكة المتحدة. ففضلا عن ذلك، تم تعديل ضرائب الطاقة في عدد من هذه الدول؛ وشملت هذه الاصلاحات قطاع النقل، ولا سيما المركبات، مع اتخاذ إجراءات صريحة في بعض الأحيان لصالح البيئة.

٣٧ - على أنه لا تقوم حاليا إلا قلة قليلة من هذه البلدان بالنظر في إعادة تشكيل هيكل نظامها الضريبي لجعله أكثر توافقا مع البيئة مع المحافظة، في الوقت ذاته، على العبء الضريبي الإجمالي كما هو وإن كانت عدة بلدان (النرويج والسويد وهولندا) قد كونت أفرقة دراسية للنظر في سبل التوصل إلى نظام ضريبي أكثر توافقا مع البيئة.

٣٨ - ولا تزال البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية تبدي اهتماما باستخدام أشكال متنوعة من الأدوات الاقتصادية. فمثلا، قام عدد من البلدان بفرض ضرائب على التلوث. فالاتحاد الروسي وهنغاريا وبولندا واستونيا تفرض كلها ضرائب على الانبعاثات الهوائية والمائية تأخذ في اعتبارها العوامل المؤثرة على مستوى الضرر البيئي، ككمية الانبعاثات ودرجة سميتها. وتفرض عدة بلدان نامية ضرائب على الانبعاثات الهوائية (الصين وكوريا والهند) وعلى الانبعاثات المائية (تايلند والفلبين والصين وكوريا وماليزيا).

٣٩ - وقد كانت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية حتى وقتنا هذا بطيئة في السير على منوال البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بفرض ضرائب بيئية غير مباشرة (ضرائب على مدخلات الانتاج والسلع الاستهلاكية التي لاستعمالها صلة بالضرر البيئي). ومن البلدان التي تستثنى من ذلك بنغلاديش التي فرضت ضرائب على المواد المستنفدة للأوزون.

٤٠ - وقد ناقشت اللجنة في دورتها الثالثة (انظر E/CN.17/1995/8) العقبات الرئيسية التي تعترض عموما الإصلاحات الضريبية البيئية المنحى.

١ - ضرائب التلوث، وضرائب الموارد الطبيعية وخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات

٤١ - بالنظر إلى اهتمام البلدان المستمر بزيادة استخدام الأدوات الاقتصادية. هناك اهتمام قوي أيضا بتقييم الانجازات العملية لهذه الأدوات من ناحية فعاليتها البيئية وكفاءتها الاقتصادية. ومن المتوقع أن تحقق الأدوات الاقتصادية مستوى من الحماية البيئية مماثلا لما تحققه أدوات القيادة والتحكم بتكلفة أقل (فعالية التكاليف)، وأن تحفز على قدر من الابتكار في مجال تكنولوجيات تخفيف التلوث أكبر مما تحفز عليه أدوات القيادة والتحكم التقليدية (ومن ثم تحقق مستوى أعلى من الانخفاض)؛ وأن تحقق ايرادات حكومية يمكن أن تستخدم في تخفيض الضرائب غير البيئية أو تزيد الانفاق الحكومي على التنمية المستدامة (في حالة الضرائب والرسوم والأذون التي تعرض في المزاد).

٤٢ - ولسوء الحظ، إن الأدلة المتاحة عن الانجازات العملية للأدوات الاقتصادية متى نفذت (تقييم ارتجاعي) قليلة للغاية بحيث لا يمكن الاجابة برد قطعي عن السؤال عما إذا كانت قد حققت بالفعل التوقعات المذكورة أعلاه. وتحاول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معالجة هذه المشكلة وقد بدأت مشروعا بشأن تقييم الأدوات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، اضطلعت مؤسسات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي، وباحثين أكاديميين، بجهود قيمة في تقييم الفائدة العملية للأدوات الاقتصادية.

٤٣ - ويمكن استخلاص بعض النتائج المثيرة للاهتمام المتعلقة بالسياسة فيما يتعلق بضرائب التلوث، وضرائب الموارد الطبيعية وتسعيرها وخطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات. وستناقش هذه النتائج أدناه. بيد أن من المهم ملاحظة أن التقييم الذي اضطلع به حتى الآن لم يكن منهجيا كما أنه واجه مصاعب مفاهيمية هامة.

(أ) ضرائب التلوث

٤٤ - تقول النظرية الاقتصادية أن الضرائب التي تفرض على الانبعاثات الملوثة للبيئة لاستيعاب التكاليف الاجتماعية للتلوث (ضرائب بيجوفيان) هي أكثر الوسائل فعالية في علاج التدهور البيئي الذي يسببه التلوث. والضرائب المفروضة على عوامل الانتاج أو على المنتجات (ضرائب بيئية غير مباشرة) هي ثاني أفضل بديل لضرائب التلوث. ويمكن أن تكون على نفس درجة الفعالية في تخفيف التدهور البيئي الذي يسببه التلوث تحت ظروف محددة للغاية.

٤٥ - وقد رجعت الانتقادات لضرائب التلوث التي طبقت حتى الآن لأسباب عديدة. فمثلا، كثيرا ما يلاحظ أن معدلات تلك الضرائب حددت على مستوى بالغ الانخفاض لتخفف بصورة فعالة من التدهور البيئي الذي يسببه التلوث: وهي محددة على مستوى منخفض للغاية لدرجة أن تكاليف سداد الضرائب كثيرا ما تكون أقل من تكلفة تخفيض التلوث. وفضلا عن ذلك، كانت ضرائب التلوث السارية غير فعالة في تشجيع المؤسسات التي تملكها الدولة على تخفيض التلوث. وتجربة الصين وبلدان أوروبا الشرقية تثبت صحة ذلك بكل تأكيد.

٤٦ - وبالاضافة إلى ذلك، كثيرا ما يكون هناك التباس في الغرض من ضرائب التلوث وغيرها من الضرائب البيئية: وكثيرا ما تستخدم المبررات البيئية لتبرير فرض ضريبة ما. وعمليا، قلما تهدف الضرائب البيئية إلى استيعاب التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالتدهور البيئي الذي يسببه التلوث. فمثلا، تفرض بعض الضرائب البيئية كرسوم على المستعمل لتعويض الشركات عن معالجتها للنفايات السائلة؛ ويستخدم بعضها أيضا كغرامات للانبعاثات التي تتعدى مستوى كمي مستهدف؛ كذلك يستخدم البعض الآخر كضرائب مخصصة لزيادة الايرادات لصناديق بيئية خارجة عن الميزانية.

٤٧ - وقد بينت التجربة أنه حتى عندما تفرض ضرائب تلوث (رسوم) كآليات لزيادة الايرادات، فإنها يمكن أن تؤدي دورا حفازا كناتج فرعي لها. وهناك أيضا احتمال أن يتطور نظام، صمم مبدئيا لزيادة الايرادات، ليصبح في النهاية نظام حوافز. وقد أثبت هذا عمليا نظام رسوم تلوث المياه في هولندا، على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى، هناك حالات قدمت منها الحوافز منذ البداية. مما أدى إلى تخفيضات ضخمة في الانبعاثات (الضرائب المفروضة على أحادي أكسيد ثنائي النيتروجين والكبريت في السويد).

(ب) ضرائب الموارد الطبيعية

٤٨ - تستخدم الحكومات وسائل ضريبية عديدة للحصول على ريع من استخراج الموارد الطبيعية وجنيها. وذلك يصور دورها كسلطات لها سيادة في فرض الضرائب ومالكة للموارد الطبيعية. وبوصفها مالكة للموارد الطبيعية، يلزم أن تحدد الحكومات الوقت الذي ستستغل فيه الموارد الطبيعية وتضمن حصولها على ثمن مناسب لمواردها. وهناك أنواع شتى من الرسوم التي تفرض على استخدام أو استغلال الموارد الطبيعية التي تملكها الحكومات، وأكثرها شيوعا الاتاوات، وأرباح الايجارات، ورسوم التراخيص.

٤٩ - ويحدث تحديد أسعار الموارد الطبيعية التي تملكها الحكومات بأقل من قدرها عندما لا تضمن الحكومات تسعير الموارد الطبيعية بالشكل المناسب، أو عندما لا تواجه الشركات الخاصة تكاليف التدهور البيئي الذي يسببه استخراج الموارد الطبيعية وجنيها. لذا فإن تحديد الأسعار بأقل من قدرها ليس سوى إخفاق في السياسة قد يؤدي إلى استغلال وجني مفرطين للموارد الطبيعية وإلى سلوك يرمي إلى الحصول على ريع. وهذا الريع هو الفرق بين سعر الموارد وتكلفة استخراج الموارد (بما في ذلك الهامش الريعي وربما قسط التأمين ضد المخاطر). ويتمثل هدف رئيسي من أهداف السياسة في تصميم نظام ضريبي يسمح للحكومة بتحصيل هذا الريع بشكل مناسب.

٥٠ - وفي الممارسة العملية ما زال أمام الاصلاح الجاري للنظم الضريبية للموارد الطبيعية في شتى البلدان طريق طويل لتعبئة موارد اضافية ضخمة في الميزانية والقيام، في الوقت نفسه، بتثبيط الافراط في استخراج وجني الموارد الطبيعية. والغابات مثال جيد لمصاعب التسعير المناسب للموارد الطبيعية ولتحصيل الريع بنجاح. وفي كثير من البلدان، تسعر موارد الغابات بأقل من سعرها لأسباب شتى. فمثلا، تحدد إتاوات الأخشاب على مستوى منخفض للغاية أو يأكل التضخم القيمة الحقيقية لمعدل محدد من الإتاوات. وبالاضافة إلى ذلك فإن النظم الضريبية لقطاع الغابات في بعض البلدان معقدة للغاية وتضم عددا هائلا من الرسوم

والمكوس أو قد لا يتوفر للحكومات القدرة على تنفيذ النظم الضريبية السارية بالشكل المناسب. وتبين الدراسات التجريبية المضطلع بها لقياس تحصيل الريع المتحقق من جني موارد الغابات وجود اختلافات واسعة بين البلدان.

٥١ - وهناك مثال جيد آخر لمصاعب تسعير الموارد وهو الموارد المعدنية. وقد بينت الدراسات أن هناك بلدانا كثيرة في آسيا استطاعت تحصيل ما يزيد على ٨٠ في المائة من الريع المتحقق من استخراج الموارد المعدنية؛ ويرجع ذلك جزئيا إلى وجود حقوق واضحة للملكية. بيد أن هذا قد يكون في سبيله إلى التغيير بتخفيض البلدان لما تحصل من ريع ردا على التنافس الدولي على استثمارات جديدة للتعدين وانخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية.

(ج) خطط تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات

٥٢ - يشمل برنامج تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات المتعلق بالتلوث الجوي، الذي طبق في الولايات المتحدة خلال السبعينات والذي عدل فيما بعد منذ تلك الفترة، جميع مصادر التلوث الثابتة الهامة لخمس ملوثات جوية رئيسية (هي: الهيدروكربون، وأكسيدات النيتروجين، المواد الجسيمية، وأكسيدات الكبريت، وأول أكسيد الكربون). وخيارات أو برامج تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات متوفرة، على حسب نوع مصدر التلوث. وهي تشمل إقامة الشبكات (التي أدخلت في عام ١٩٧٤) والتعويضات (التي وضعت في عام ١٩٧٦).

٥٣ - وتختلف وفورات تكاليف التحكم اختلافا واسعا بين البرامج. وقد أدت إقامة الشبكات إلى أكبر وفورات في التكاليف، إذ تقدر ما بين ٥٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ١٢ بليون دولار. وتقدر وفورات التكاليف للتعويضات بمئات الملايين من الدولارات. وتشير معظم التقديرات إلى أن الوفورات الرأسمالية المتراكمة لجميع عناصر البرنامج تبلغ ما يزيد على ١٠ بلايين دولار. بيد أن من الصعوبة البالغة أن يحدد على وجه الدقة مقدار التحسينات في نوعية الهواء التي يمكن عزوها إلى برنامج تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات.

٢ - الإعانات

٥٤ - وفي سياق التصاعد في حالات عجز القطاع العام وديونه، يثار عدد متزايد من التساؤلات حول الأثر التحريفي لكثير من المخططات القائمة لتقديم الإعانات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بلدان أخرى. ومما يقال إن الحكومات قد شجعت سلوكا غير مستدام بتقديم الإعانات أو الحوافز الضريبية، كما تم التأكيد على أن إصلاح هذه المخططات قد يحقق توزيعا أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية ستتولد عنه منافع بيئية.

٥٥ - لكن من غير المحتمل أن تكون الحالة بهذه البساطة في الممارسة الفعلية. والحقيقة أن الإعانات قد تولد آثارا بيئية تكون إيجابية أو سلبية، كما قد تولد آثارا اقتصادية إيجابية أو سلبية. فالإعانات

المقدمة الى المنتجين الزراعيين، مثلا، قد يتمخض عنها استغلال مساحة من الأرض لأغراض الزراعة أكبر مما لو لم تقدم هذه الإعانات، مما قد يحد من الاستعمالات الأخرى للأرض، لا سيما للحراجة والأراضي الرطبة، ولكلاهما في الغالب قيمة بيئية كبيرة. وعلى الجانب الإيجابي، قد تكون المساعدة العامة المقدمة للهياكل الأساسية للسكك الحديدية والنقل المشترك والنقل العام عاملا مساعدا على تخفيض مقادير التلوث، بإبعاد خيارات وسائل النقل عن النقل بالطريق البري.

٥٦ - وقد تولد الإعانات أيضا آثارا اقتصادية تكون إما إيجابية أو سلبية. فمثلا، قد تحول عبء الدفع مقابل التلوث عن المصدر الفعلي لذلك التلوث (انتهاكا لـ "مبدأ الملوث يدفع")، فيحصل بذلك تحريف لمخصصات الموارد. ومن ناحية أخرى، قد تكون الإعانات أيضا بمثابة مكافأة فتساعد وتشجع على إحداث سلع عامة جديدة، كالتحسينات البيئية.

٥٧ - وفضلا عن ذلك، يلزم دراسة الآثار التوزيعية للإعانات. فتخفيض الإعانات الحالية، مثلا، قد تكون له آثار مالية سلبية على الذين يتلقونها في الوقت الراهن، لكن الآثار الاقتصادية والبيئية لهذا التخفيض قد تكون مختلفة تماما.

٥٨ - لذلك فإن الآثار النهائية لتقديم الإعانات مسألة تجريبية. كذلك فإن الآثار النهائية لإصلاح برامج تقديم الإعانات لن تتمخض على نحو آلي عن تحسينات لأي من البيئة أو الاقتصاد. وستتوقف الآثار الفعلية لأية تخفيضات على السياق الذي منحت هذه الإعانات فيه في المقام الأول، وعلى الطريقة المحددة التي يجري تخفيضها وفقا لها.

٥٩ - ولسوء الحظ، فإن المعلومات التجريبية حول مستوى الإعانات القائمة قليلة، والحصول على معلومات عن أثر هذه الإعانات في الاقتصاد أكثر صعوبة، أما تحديد أثرها في البيئة فهو عسير جدا.

٦٠ - لذلك فإن من العملي القيام أولا بإعطاء نظرة عامة موجزة وتقييم تقريبي لنظم الإعانة القائمة والقصد منها، ووضع خطوط عريضة لما هو مطلوب للتوصل الى تقييم للإعانات يكون سليما بحيث يخدم كأساس لإجراء إصلاحات في السياسة العامة، وإجراء مناقشة موجزة للمبادرات الحالية في هذا الصدد.

(أ) السمات الرئيسية لنظم تقديم الإعانات القائمة

٦١ - إن حجم الإعانات الحالية ضخم. فوسطي الإعانات النقدية المقدمة الى المصالح التجارية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠، مثلا، بلغ ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع البلدان. وفضلا عن ذلك، فإن مجموع الإعانات والتحويلات الصادرة عن الحكومات المركزية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٩٠ بلغت ما يقارب ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع البلدان. وقد بلغت الإعانات والتحويلات، بوصفها قسطا من إجمالي نفقات الحكومات المركزية وصافي الإقراض عن نفس الفترة، ما يقارب ٣٢ في المائة بالنسبة لجميع البلدان.

٦٢ - والدراسات القطاعية بشأن الإعانات في مجالات الطاقة والنقل والزراعة وإدارة المياه توفر توضيحا أكثر دلالة للممارسات الحالية لتقديم الإعانات. فبالنسبة للطاقة مثلا، قدر فيما مضى أنه، باستثناء تقديم الإعانات في مجال الطاقة الكهربائية، تزيد الإعانات المقدمة بالنسبة لأنواع الوقود الأحفوري عن ٢١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (٥٠ في المائة من هذا المقدار تقريبا للمنتجات النفطية، و ٣٣ في المائة للغاز الطبيعي، و ١٧ في المائة للفحم). وترجع الى هذه الإعانات نسبة تبلغ من ٢٠ الى ٢٥ في المائة من قيمة استهلاك الوقود الأحفوري بالأسعار العالمية. وفي قطاع النقل، قدمت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعانات ضخمة للنقل بالطرق البرية. وقدر أن النقل بالطرق البرية في الولايات المتحدة يغطي ٧٩ في المائة فقط من إجمالي تكاليفها وذلك عن طريق الضرائب ورسوم الطرق التي يدفعها مستعملو الطرق البرية، بينما تتحمل الحكومة التكاليف المتبقية على شكل يكاد يكون إعانة مباشرة تقدم الى النقل بالطرق البرية. وقد قيل أيضا إنه يجب أن تعامل تكلفة الحوادث والضجة وتلوث الهواء والضغط في حركة السير وتغير المناخ (وهي تكاليف خارجية للنقل) بوصفها إعانات في مجال النقل. ولسوء الحظ، لا تتوافر دراسات لقطاع النقل في البلدان النامية، بسبب الافتقار بصورة أساسية الى البيانات.

٦٣ - تقدم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعانات للزراعة عن طريق انتهاج سياسات متنوعة، تتراوح من تدابير الدعم المحلي وفرض القيود على العرض الى التدابير التي تتعلق بالتجارة والتكيف الريفي. ووفقا لحساب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بلغ إجمالي المعونات الزراعية في بلدان المنظمة ٣٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، وهذا يعادل ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يقارب ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفرد. ووجدت دراسات البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا معدلات مرتفعة للإعانة الفعالة. وتوجد إعانات للري في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. فمثلا، يقدر أن إعانات الري في الولايات المتحدة تبلغ ما يقارب بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. وفي البلدان النامية، تقدر استعادة تكلفة خدمات المياه بما يقارب ٣٥ في المائة. كذلك فإن استعادة تكلفة الري منخفضة وتقدر بـ ٢٥ في المائة.

(ب) محاولات تقييم نظم الإعانة

٦٤ - جرت محاولات مختلفة للقيام بصورة منهجية بتحليل الكفاءة الاقتصادية والبيئية للإعانات في مجالات الطاقة والنقل والزراعة وإدارة المياه. فمثلا، قدر في مجال الطاقة أن وقف إعانة أنواع الوقود الأحفوري سيقلل من إنبعاثات الكربون بنسبة ٧ في المائة. وتوصل باحثون آخرون الى أن إلغاء جميع إعانات الطاقة في البلدان من غير بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد يخفض من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠ في المائة في حالة التخفيض الفوري للإعانة. ومن شأن هذا التخفيض إذا جرى على مدى فترة من الزمن تبلغ ٢٠ عاما أن يصبح ١٠ في المائة، أي ما يعادل ٧ في المائة من الانبعاثات العالمية.

٦٥ - وقدرت الدراسات في مجال النقل في الولايات المتحدة أن إلغاء الإعانات عن طريق فرض رسوم على المستعملين أو ضرائب على البنزين سيخفض من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح من ١٠ الى ١٥ في المائة في فترة ٢٠ سنة، وأن اتباع مزيج من السياسات الهادفة (من حيث الضرائب والأنظمة والمعلومات) يحتمل أن يكون أكثر فعالية من غيره.

٦٦ - ولم تقدر بعد المنافع الاقتصادية والبيئية الناتجة عن وقف الإعانات الزراعية بالنسبة لعدة بلدان. فمثلا، أوضحت دراسات البنك الدولي كيف أن الإعانات الزراعية أسهمت في تخفيض سعر الموارد البيئية مما أدى الى تردي الأراضي والتلوث. وفضلا عن ذلك، فإن تقديم الإعانة الى أسعار المياه بغرض الإبقاء على سعر المياه منخفضا بالنسبة للفقراء لم يكن ذا أثر جيد لدى التطبيق. فيغلب أن تكون أسعار المياه التي يشتريها الفقراء (المياه التي تباع) أعلى بكثير من مياه المدينة التي تصل عن طريق الأنابيب (أعلى بـ ١٢ مرة في بعض الأحيان).

٦٧ - وقد نجحت محاولات تقييم الكفاءة الاقتصادية والبيئية للإعانات القائمة في إعطاء فكرة عن حجم إجمالي الإعانة. وفضلا عن ذلك، دلت التقييمات الماضية والحاضرة على المدى الذي فشلت فيه الإعانات في مختلف القطاعات في أن تحقق غرضها الأصلي و/أو لم تعد مبررة على أساس الكفاءة والعدل.

(ج) تحسين تقييم نظم تقديم الإعانات

٦٨ - نظرا لضيق الميزانيات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يبدي صانعو السياسة اهتماما متزايدا بالتوفير في الموارد النادرة من الميزانية عن طريق الشروع في استعراضات لنظم الإعانة القائمة. ويأمل صانعو السياسة في أن تؤدي الاصلاحات في مجال تقديم الإعانات في الوقت ذاته الى إعادة توزيع هيكل الحوافز لصالح الممارسات السليمة بيئيا، ووقف التحريفات الاقتصادية التي تعيق الكفاءة والنمو الاقتصادي، والمضي نحو توزيع للدخل يكون أكثر تساويا عن طريق تقليص المنافع التي يجنيها الأغنياء من الإعانات.

٦٩ - وإضافة الى الجهود الوطنية، اتخذت البلدان المتقدمة النمو خطوات في المسرح الدولي. فقد طلب وزراء البيئة لبلدان مجموعة السبعة في اجتماعهم المعقود في هاملتون، بكندا، في أيار/مايو ١٩٩٥ أن تعيد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النظر في المعونات بحيث تعزز الممارسات البيئية السليمة في بلدان المنظمة.

٧٠ - يحتمل أن تولد الإعانات آثارا اقتصادية وبيئية إيجابية أو سلبية، وتقييم صافي هذه الآثار مسألة تجريبية. غير أنه انقضت فترة طويلة لم يوجه فيها اهتمام كاف للتمييز بين الإعانات المفيدة والإعانات التحريفية. ومواجهة نتائج نظم الإعانة القائمة بأهداف سياسية سوف يسهل تقييم السياسات وقد يؤدي إلى الشروع في إصلاحات سياسية.

٧١ - ولتمييز الإعانات المفيدة من الإعانات التحريفية لا بد من الاضطلاع بتقييمات منهجية لنظم تقديم الإعانة. وكي تكون التقييمات أكثر منهجية لا بد مما يلي: (أ) التوصل إلى تعريف أوضح للإعانات، و (ب) وضع مؤشرات أنسب لقياس حجم الإعانات، و (ج) تحسين تقييم أثر الإعانات.

٧٢ - واستجابة لطلب وزراء البيئة التابعين لمجموعة السبعة، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا بوضع مشروع لمدة سنتين للوقوف على قيمة الإعانات وحجمها، ووضع إطار مفاهيمي لتقييم مضاعفات الإعانات على البيئة، ووضع توصيات في مجال السياسة العامة بشأن استصواب وقف إعانات معينة، وتنفيذ هذه السياسة.

٧٣ - وفضلا عن ذلك، شرع مجلس كوكب الأرض في مشروع لدراسة الحوافز الاقتصادية للتنمية المستدامة مع تركيز على الإعانات. ويعتزم المجلس أن يسهم إسهاما فعالا في تحليل الإعانات وتقديم اقتراحات سياسية من أجل بذل جهد دولي لتخفيض الإعانات الضارة من الناحية البيئة.

جيم - تعزيز قاعدة الايرادات للصناديق البيئية الوطنية

٧٤ - تناولت اللجنة بالبحث في دورتها الثالثة فائدة الصناديق البيئية الوطنية في مجموعات مختلفة من البلدان ودعم مناقشتها تحليل موجز (انظر الوثيقة E/CN.17/1995/8). وأدركت اللجنة أن من المهم استكشاف طرق وسبل تعزيز قاعدة الإيرادات للصناديق البيئية الوطنية من موارد خارجية. وستركز المناقشة التالية على هذه المسألة.

٧٥ - يمكن توجيه الموارد الخارجية عبر الصناديق البيئية الوطنية على شكل منح أو قروض تساهلية (ميسرة) تمنحها الجهات المانحة الثنائية، أو قروض بسعر السوق تمنحها المؤسسات المالية الدولية أو المصارف التجارية الدولية. وقد تجد الجهات المانحة الثنائية أن استعمال الصناديق البيئية الوطنية بوصفها وسيطا لتمويل الاستثمارات البيئية يمكن أن يقدم عددا من المزايا. فمثلا، اكتسبت الصناديق البيئية الوطنية في غالب الأحيان خبرة في تحديد المشاريع البيئية القابلة للنمو. وفضلا عن ذلك، قد تواجه بعض الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية مشاكل في إيجاد تمويل محلي نظير، وتستطيع الصناديق البيئية الوطنية أن تقدم موارد للمشاركة في التمويل. كما قد تكون الصناديق البيئية الوطنية أقدر من الوزارات الحكومية على الاضطلاع بترتيبات مبتكرة للتمويل[٤].

٧٦ - وقد تم تحديد عوائق مختلفة في طريق الاستفادة من الصناديق البيئية الوطنية بوصفها وسيطا لقيام الجهات المانحة بتقديم المساعدة[٥]. والمجالات الرئيسية التي تبعث على القلق هي أن الصناديق البيئية الوطنية: (أ) قد لا تعالج المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأوسع؛ (ب) ولا تتمكن من إيجاد تكامل كاف بين المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات؛ (ج) ولا توفر الضمانات القانونية والمالية التي تطلبها الجهات المانحة. ومن المجالات الهامة الأخرى التي تدعو إلى القلق أن الصناديق البيئية الوطنية قد

لا تكون مجهزة تجهيزا جيدا تستطيع معه أن تقدم إلى الجهات المانحة الرؤيا التي يودون الحصول عليها فتترتب على ذلك تكاليف إضافية عالية.

٧٧ - ويبدو أن بعض حالات القلق هذه مبالغ فيها أو يمكن التغلب عليها. فمن الواضح مثلا، بالنسبة لمسألة انعدام الاهتمام بالأهداف الإنمائية العامة، أن كثيرا من الصناديق البيئية الوطنية لا تتجاوز الاهتمامات البيئية الآنية لتعالج الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل البيئية. وفضلا عن ذلك، أوضحت الصناديق البيئية الوطنية في الفلبين وكولومبيا وأوغندا أن مشاركة المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات يمكن ضمانها. وفضلا عن ذلك، دلت التجربة على أنه يمكن كفالة تقديم الضمانات القانونية للجهات المانحة من خلال استعمال بنود قابلية النقض والقيود والتوازنات في إدارة الصناديق البيئية الوطنية وإجراءاتها المتبعة في التصويت.

٧٨ - ومن الواضح أن الصناديق البيئية الوطنية ليست، بالنسبة للجهات المانحة، بديلا عن تقديم المعونة الإنمائية مباشرة. فالصناديق البيئية الوطنية هي وسيلة تستطيع الجهات المانحة أن تلجأ إليها عندما تتناول بالتحليل مشاكل بلد معين؛ ومن المهم أن تبذل الجهود خلال السنوات المقبلة من أجل إدخال مزيد من التطوير على هذه الوسيلة.

ثالثا - قابلية تنفيذ الآليات المبتكرة لتمويل حماية البيئة العالمية

٧٩ - في حين يمكن لآليات من قبيل الاتفاقات البيئية الدولية، ولمرفق البيئة العالمية تقديم مساهمة ملموسة في تخفيف حدة المشاكل البيئية العالمية، انصب تركيز المناقشات الأخيرة في إطار اللجنة وفي غيرها من المنتديات الدولية على إنشاء آليات جديدة في شكل ضرائب دولية ورسوم استعمال، من أجل تمويل الجهود العالمية المبذولة في مجال البيئة. وتشمل الأمثلة، فرض ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا، وضريبة توبن وضريبة عالمية على الكربون. (وقد فرض عدد من البلدان الأوروبية ضرائب وطنية على الكربون). وثمة من يجادل بضرورة أن تتوازى هذه الآليات المبتكرة مع الجهود المبذولة لرفع نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي، وزيادة موارد مرفق البيئة العالمية زيادة كبيرة، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في التنمية المستدامة.

٨٠ - ويميل المدافعون عن هذه الضرائب والرسوم إلى الافتراض بأن الحكومات الوطنية ستقبلها بسهولة، وعليه فقد ارتأوا التركيز على التفاصيل التقنية. ولسوء الحظ، قد لا يكون هذا النهج واقعيا لأن الضرائب والرسوم الدولية، وإن كانت ممكنة التحقيق من الناحية التقنية، قد لا تحظى بالقبول عن طيب خاطر. ولا يبدو في الوقت الحاضر أن ثمة استعداد يُذكر من جانب كثير من الحكومات للتنازل عن سلطتها السيادية عن فرض الضرائب لأية هيئة دولية. وعلاوة على ذلك، فربما ينتج عن الضرائب العالمية عمليات نقل

هائلة للثروات، حسب شكل الضرائب كل على حدة، مما يجعل المفاوضات بشأن الضرائب العالمية عملية في غاية الصعوبة.

ألف - ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا

٨١ - تم الاضطلاع ببعض الأعمال فيما يتعلق بالجوانب الفنية والتقنية لفرض ضريبة على النقل الجوي متفق عليها دوليا (انظر E/CN.17/1995/8)، منذ انعقاد الدورة الثالثة للجنة، ولا سيما في مجال تحديد أساس مناسب للضريبة، وتقدير العائدات التي يمكن جنيها من الضريبة المحتملة؛ ودراسة أثر الضريبة المحتمل على الانبعاثات، وإسهامها في التقليل من نفاد طبقة الأوزون وغازات الدفيئة. إلا أنه لا يزال من الضروري التوصل إلى نتائج أكثر عملية.

٨٢ - وإذا ربطت الضريبة الدولية على النقل الجوي بعائدات شركات الطيران، فلا يتوقع لها النجاح في استيعاب تكلفة التلوث، وذلك نتيجة لعدم وجود علاقة وثيقة بين عائدات النقل الجوي وكمية الانبعاثات: فلا يوجد برهان على أن لعائدات النقل الجوي صلة مباشرة بانبعاثات غازات الدفيئة أو بنفاد الأذون.

٨٣ - ولعل المسافة المقطوعة جوا، واستهلاك الطائرة من الوقود، ومتوسط عمر الطائرات، تشكل عوامل على صلة أكثر مباشرة بمستوى الانبعاثات. وخير الأمور هو تحديد الضريبة بحيث تسهم في تخفيض متوسط عمر أساطيل النقل الجوي، وتشجع على اعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة للمحركات.

٨٤ - واستنادا إلى مجموع المسافات الجوية المقطوعة (ركاب وشحن) البالغة ٢٧٠ مليار كيلومتر في عام ١٩٩٤، وإلى ضريبة على كل وحدة قدرها ٠,٠٠٤ دولار أمريكي للكيلومتر الواحد، يمكن تحصيل ضريبة تناهز المليار دولار سنويا.

باء - ضريبة توبن

٨٥ - استقطبت ضريبة توبن مؤخرا قدرا كبيرا من الاهتمام، سواء لجهة الحوار الخاص بالسياسات أو الأبحاث. فعلى سبيل المثال، نظم مكتب دراسات التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة دراسية حول هذا الموضوع في عام ١٩٩٥. وفي السنة نفسها أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورقة مناقشة بشأن حالة ضريبة توبن[٦].

٨٦ - ومع أن ضريبة توبن هي في الواقع رسما ماليا، فإنها تناقش من حيث عائداتها المحتملة أكثر مما هو من حيث علاقتها بالبيئة العالمية: ويمكن فهم ذلك نظرا لضخامة عائداتها المحتملة. وحيث أن الحصيلة اليومية لتمويل العملات الأجنبية تقدر بنحو ١,٢ تريليون دولار يوميا، فإن فرض ضريبة توبن بنسبة ٠,٠١ في المائة على قيمة كل معاملة، من شأنه أن يغل نحو ٣٠ مليار دولار (على أساس ٢٥٠ يوم عمل سنويا).

٨٧ - وقد جادل منتقدو ضريبة توبن بأنها لن تكتب لها الحياة بالطريقة التي حُددت بها في الأصل، لأنها لا تتيح التمييز بين تدفقات أموال المضاربة والسيولة الاعتيادية التي تحتاج إليها التجارة. وفضلا عن ذلك فإن إمكانية استبدال المنتجات المالية بعضها ببعض سيجعل فرض الضرائب على معاملات تبديل العملات الأجنبية في السوق الفورية غير ذي جدوى في مقابل عمليات المضاربة. وبالإضافة إلى ذلك، فحين توجد أسباب تدعو إلى التوقع بأن سعر صرف عملة أجنبية ما سيتراجع، لا يمكن القضاء على عمليات المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي بشكل كلي، لأن أرباح المضاربة يمكن أن تفوق بسهولة إيرادات ضريبة توبن ذات النسبة المنخفضة.

٨٨ - وفي حين اقتُرحت بمرور الزمن أشكال مختلفة جديدة لضريبة توبن، وجِّهت لها خمسة انتقادات تتعلق بمبرارتها الاقتصادية والبيئية. فأولا ، انه ستنتج عن ضريبة توبن تكلفة من حيث الكفاءة، مثلها مثل جميع الضرائب. وثانيا، قد يكون الأثر التوزيعي معقدا ولا يمكن التكهن به على وجه اليقين. وثالثا، أن تركيز الضريبة على التقليل من تقلبات أسعار الصرف، سيكون بمثابة معالجة الأعراض في أسواق الصرف الأجنبي دون الاكتراث للأسباب السياسية والاقتصادية الرئيسية لتقلب أسعار الصرف الأجنبي، ولا سيما السياسات النقدية والمالية. ورابعا، لا تتصل الضريبة اتصالا مباشرا بأسباب تدهور البيئة، وعليه فإن دورها في معالجة المشاكل البيئية لن يكون واضحا. وأخيرا، فعلى الرغم من قيام باحثين أكاديميين بدراسة المسائل التقنية التي تتعلق بجمع وتوزيع العائدات، فإن الحكومات الوطنية لم تشارك فيها بعد.

جيم - الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا

٨٩ - في الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف المعقودة في برلين في عام ١٩٩٥، اتخذ الأطراف قرارا يقضي بالاضطلاع بمرحلة تجريبية للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٧]. ويشير القرار في جملة أمور إلى أن هذه الأنشطة لا تعتبر إيفاءً بالالتزامات الحالية للأطراف المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول[٨] بموجب المادة ٤ - ٢ (أ) من الاتفاقية، في حال مشاركة أي طرف غير مدرج في المرفق الأول، ولا تنطوي بأية حال على تعديل لالتزامات أي طرف من أطراف الاتفاقية. وقد تقرر ألا يُسند أي فضل لأي طرف عن انخفاض أو عزل غازات الدفيئة أثناء المرحلة التجريبية للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا.

٩٠ - وباتخاذ قرار بإنشاء مرحلة تجريبية، تبيَّنت للأطراف ضرورة اكتساب خبرة في مجال الآثار العملية والمفاهيمية للأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا. وتعتزم الأطراف إبقاء هذه المرحلة التجريبية قيد الاستعراض، واتخاذ قرار قبل نهاية العقد فيما إذا كان ينبغي المضي قدما وتخطي المرحلة التجريبية.

دال - تراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول

٩١ - في الدورة الثالثة ناقشت اللجنة دور المشاريع التجريبية بوصفها المدخل إلى مواصلة إحراز التقدم نحو بدء العمل بنظام تراخيص إطلاق ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول على نطاق دولي (انظر E/CN.17/1995/8). وفي غضون ذلك تم إعداد خطة أولية لوضع برنامج تجريبي لتداول حقوق إطلاق الانبعاثات المسببة للاحترار العالمي تحت رعاية مجلس الأرض، على أن تكون غايته تنفيذ هذا البرنامج ابتداء من عام ١٩٩٩. وقد قوبلت هذه الخطة باهتمام كبير من العديد من كبريات الشركات الصناعية، ومن الحكومات الوطنية والمجموعات البيئية والوكالات الدولية.

٩٢ - وفي الوقت الحاضر يجري إعداد خطة لإنشاء هيئة خاصة لتنفيذ برنامج التداول التجريبي والإشراف عليه. وسيشكل نظام التداول البيئي العالمي مكونا رئيسيا من مكونات السوق، وهو مشروع تعود ملكيته إلى المساهمين فيه، يعمل على تيسير عقد الصفقات في السوق. ومن المتوقع أن يتم إنشاء هذا النظام في مكان يتمتع بمزايا ضريبية، برأسمال أولي قدره ٥,٥ مليون دولار .

رابعا - تمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا

ألف - مشاكل محددة

٩٣ - أحرزت اللجنة في دورتها الثالثة تقدما كبيرا في تحديد وتحليل مختلف آليات وأدوات تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا وأشارت إلى أن أعمالها ستركز في المستقبل على تحسين شروط التمويل من مصادر مالية خارجية، وتيسير الوصول إلى آليات التمويل الوطنية التقليدية، وتعزيز الآليات المبتكرة لتمويل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا (انظر E/CN.17/1995/8).

٩٤ - وعلاوة على ذلك أوضحت اللجنة أنها تعتزم التأكيد على وضع سياسات وتدابير عملية لزيادة أثر أعمالها على السياسات. وعليه فسيكون من الضروري إجراء تحليل أكثر تعمقا لعملية نقل التكنولوجيا، وتحديد أنواع المستفيدين من نقل التكنولوجيا الذين يحتاجون للوصول الميسر إلى التمويل، وتوضيح مدى اختلاف صعوبات تمويل التكنولوجيات البيئية عن مشاكل تمويل مدخلات الإنتاج الأخرى، وتقصّي مدى امتلاك القطاع المالي للخبرة والمهارات الضرورية للحكم على الأهلية الائتمانية للاستثمارات في كل من تخفيض التلوث أو تكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة.

٩٥ - وفي حين أن هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة لا تزال تحتاج إلى البحث، ترد أدناه بعض المؤشرات لحفز النقاش في الدورة الحالية للجنة.

٩٦ - ولدى مناقشة وصول التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى التمويل، من الأهمية التمييز بين احتياجات ومشاكل مختلف أنواع المؤسسات، ولاسيما تلك التي تنتج منتجات غير بيئية وتزمع إدخال التكنولوجيا السليمة بيئيا في عملية الإنتاج لديها، وبين الشركات التي تقوم بصنع و/أو توزيع التكنولوجيات البيئية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجدر التأكيد على أن الاحتياجات المالية لا تقتصر في مجملها على "الأجهزة" من قبيل التكنولوجيا والتجهيزات المادية، وإنما تتعلق أيضا بالبرامجيات من قبيل الإنشاء والتدريب والصيانة.

٩٧ - وكما ذكر أعلاه سيكون من الأهمية بمكان توضيح مدى اختلاف المسائل المتصلة بتمويل التكنولوجيا السليمة بيئيا عن باقي المسائل التي تخص وصول الشركات إلى التمويل: والإجابة على هذا السؤال مهمة من أجل تركيز النقاش على تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا وعدم التخبط في بحث المسائل العامة التي تخص الوصول إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، عند مناقشة تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى الشركات الصغيرة، يكون السؤال السليم هو: إلى أي مدى تواجه المؤسسات مشاكل إضافية تتعلق بالوصول إلى التمويل عندما تستثمر في إدماج التكنولوجيا السليمة بيئيا في عمليات إنتاجها؟ وهل تواجه الشركات البيئية الصغيرة مشاكل أكبر من تلك التي تواجهها الشركات غير البيئية، في الوصول إلى التمويل؟ وثمة سؤال وجيه آخر، هو: إلى أي مدى تعالج البرامج الوطنية والدولية الحالية التي تعنى بتشجيع المؤسسات الصغرى هذه المسائل؟

٩٨ - ويشكل وصول المؤسسات البيئية إلى رساميل تمويل المشاريع تصويرا جيدا لهذه النقطة ويقدم بعض الرؤى الهامة لمشكلة رئيسية من مشاكل تمويل التكنولوجيا. ونظرا لعدم توفر إمكانية الحصول على أمثلة قطرية كاملة أخرى، سيجري بحث حالة الولايات المتحدة الأمريكية أدناه.

باء - رأس المال المساهم والتمويل عن طريق إصدار الأسهم للشركات البيئية

٩٩ - يوفر الاستثمار بواسطة رأس المال المساهم في التكنولوجيا البيئية في الولايات المتحدة مثالا توضيحيا جيدا على مشاكل تمويل تطوير التكنولوجيا البيئية. ففي عام ١٩٩١، استثمرت ٦٤ شركة من شركات رأس المال المساهم في الولايات المتحدة ما مجموعه ١٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشركات البيئية. وبحلول عام ١٩٩٣، انخفض عدد شركات رأس المال المساهم إلى ٣٦، وكان المبلغ المستثمر ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وبحلول عام ١٩٩٥، لم يتبق إلا أكثر بقليل من اثنتي عشرة شركة من شركات رأس المال المساهم، تستثمر ما مجموعه أقل من ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٠٠ - ولم تكن للشركات البيئية قط حظوة لدى الشركات القائمة على رؤوس الأموال المساهمة. فبينما تم استثمار ٣٠ من بلايين دولارات الولايات المتحدة من رؤوس الأموال المساهمة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ في شركات الولايات المتحدة، استخدم أقل من ٢ في المائة من هذا المبلغ في الاستثمارات البيئية والاستثمارات المتصلة بالطاقة.

١٠١ - وفي الولايات المتحدة، يعزى عدم الاهتمام النسبي من جانب رأس المال المساهم بالشركات البيئية إلى عوامل مختلفة. ومن هذه العوامل، على سبيل المثال، أنه يصعب التنبؤ بنمو سوق التكنولوجيات السليمة بيئيا، الشديد التجزؤ، ويعزى ذلك إلى حد ما إلى التطورات غير المتوقعة في اللوائح البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأداء السيء لأسهم الشركات البيئية يجعل من الصعب على الشركات الجديدة أن تكون شركات مساهمة، مما يحدو بأصحاب رؤوس الأموال المساهمة إلى عدم الاستثمار فيها. كما أن الشركات البيئية تميل إلى التأكيد بشدة على الجوانب التكنولوجية لأعمالها، وتهمل أحيانا أهمية الإدارة الجيدة.

١٠٢ - ويوضح المثال الذي تطرحه الولايات المتحدة فيما يتعلق بفرص الوصول إلى رأس المال المساهم أن العامل المقيد لا يتمثل في مدى توفر رأس المال: فالتقييدات تعود في جزء منها إلى المشاكل المرتبطة بأعمال الشركات البيئية، وفي جزء آخر إلى الإخفاق الإداري في أي صناعة ناشئة. وتواجه بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وكثير من البلدان النامية مشاكل إضافية تتمثل في عدم تطور قطاع رأس المال المساهم وعدم كفاية أسواق الأسهم.

خامسا - خيارات السياسة العامة والأدوات المالية تطوير شكلها ومضمونها

١٠٣ - نظرا للنطاق الواسع للآليات والأدوات التي يمكن أن تطبق على توفير الأموال لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، يلزم تقديم استعراض عام في شكل مصفوفة لتسهيل عمل اللجنة. وقد تم تقديم مصفوفة أولية إلى اللجنة في دورتها الثالثة (انظر E/CN.17/1995/8)؛ ورئي أنها مفيدة تماما. غير أن أعضاء اللجنة رأوا أن شكلها ومضمونها بحاجة إلى مزيد من التطوير.

١٠٤ - والكثير من الخيارات والأدوات المتعلقة بالسياسة التي تناقشها المصفوفة (انظر الجدول ٤) يجري العمل بها الآن بدرجات متفاوتة من النجاح، في عدة بلدان من البلدان المتقدمة النمو، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية وهناك خيارات وأدوات أخرى تمر بمرحلة تجريبية وسوف يستفاد من الدروس المستخلصة منها لزيادة تحسين وتكييف المصفوفة للظروف المحلية.

١٠٥ - ويمكن زيادة تحسين شكل المصفوفة لكي تقدم تقديرات مؤكدة عن حجم الحوافز وأثر التمويل، نتيجة تطبيق كل خيار وأداة من الخيارات والأدوات المتعلقة بالسياسة في كل قطاع.

الحواشي

(١) "تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٥: جهود وسياسات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية"، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦).

(٢) انظر أيضا قراري الجمعية العامة ٩١/٥٠ و ٩٢/٥٠.

(٣) انظر "بيان سياسة لجنة المساعدة الإنمائية بشأن المشاركة الإنمائية في السياق العالمي"، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٥).

(٤) انظر "الصناديق البيئية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"، (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٥) صفحة ٣٥ من النص الانكليزي.

(٥) انظر "الصناديق البيئية للتنمية المستدامة"، أعمال الحلقة الدراسية للأعضاء المهتمين بالأمر في الفرقة العاملة التابعة لمؤتمر التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، والمعنية بالمساعدة الإنمائية والبيئة، (باريس، نيسان/أبريل ١٩٩٥).

(٦) انظر دافيد فيلكس، "العولمة المالية مقابل التجارة الحرة: دفاع عن ضريبة توبن" ورقة مناقشة مقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الرقم ١٠٨ (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

(٧) المقرر 5/CP.1؛ انظر FCCC/CP/1995/7/Add.1، الصفحة ١٩ من النص الانكليزي.

(٨) يتضمن المرفق الأول من الاتفاقية البلدان المتقدمة النمو الواردة في المرفق الثاني بالإضافة إلى البلدان التي في سبيلها إلى الانتقال إلى الاقتصاد السوقي.

الجدول ١ - مجموع تدفقات الموارد الصافية الى البلدان النامية

(ببلايين الدولارات الحالية)

النسبة المئوية من المجموع

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٤
أولا - التمويل الإنمائي الرسمي	٥٠,١	٥٦,٥	٦١,١	٦٠,٩	٦٩,٧	٦٩,٦	٧٠,٥	٦٩,٥	٧٠,٢	٦٦,٩	٥٢,٧	٣٨,٢
١ - المساعدة الإنمائية الرسمية[أ]	٣٨,٥	٤٣,٧	٤٧,٧	٤٨,٨	٥٢,٨	٥٨,٥	٥٩,٥	٥٦,٢	٥٩,٧	٥١,٥	٤٢,٢	٣٢,٥
منها: المدفوعات الثنائية	٢٩,٨	٣٣,٨	٣٦,٦	٣٦,٤	٣٩,٣	٤٢,٣	٤٢,٠	٣٩,٦	٤١,٣	٣٩,٩	٣١,٥	٢٢,٥
المدفوعات المتعددة الأطراف	٨,٧	٩,٩	١١,١	١٢,٤	١٣,٥	١٦,٢	١٧,٥	١٦,٦	١٨,٤	١١,٦	١٠,٧	١٠,٠
٢ - غير ذلك من التمويل الإنمائي الرسمي	١١,٦	١٢,٨	١٣,٤	١٢,١	١٦,٩	١١,١	١١,٠	١٣,٣	١٠,٥	١٥,٥	١٠,٥	?
منه: المدفوعات الثنائية	٣,٨	٦,٢	٧,٠	٥,٣	٦,٧	٤,٤	٧,٤	٦,٤	٦,٨	٥,٧	٤,٦	٣,٧
المدفوعات المتعددة الأطراف	٧,٨	٦,٦	٦,٤	٦,٨	١٠,٢	٦,٧	٣,٦	٦,٩	٣,٧	١٠,٤	٥,٩	٢,٠
ثانيا - مجموع اعتمادات التصدير	- ٠,٦	- ١,٦	- ٢,٢	٩,٤	٤,٧	١,٨	١,٣	- ٠,٩	٣,٢	- ٠,٨	٨,١	١,٧
منه: القصيرة الأجل	٣,٠	٤,١	٢,٠	٤,٨	٤,٥	- ٠,٨	٠,٥	- ١,٥	٠,٢	٤,٠	٤,	٠,١
ثالثا - التدفقات الخاصة	٢٥,٣	٣٠,٧	٣٩,١	٤٥,٣	٥١,٨	٥٠,٨	٧٦,٨	٩٤,١	١١٠,٤	٣٣,٨	٣٩,٢	٦٠,١
١ - الاستثمار المباشر (لجنة المساعدة الإنمائية)	١٠,٧	١٩,٤	٢١,٨	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٢,٦	٢٧,٣	٣٨,٨	٤٧,٠	١٤,٣	٢٢,٩	٢٥,٦
منه: الى المراكز الساحلية	٥,٨	١٠,٩	٨,٩	٦,٥	٧,١	٦,٥	٩,٥	٩,٨	٠٠	٧,٨	٥,٦	٠٠
٢ - الإقراض المصرفي الدولي[ب]	٧,٠	٧,٠	٧,٨	١٠,٥	١٥,٠	١١,٠	٣١,٠	٩,٠	٢١,٠	٩,٤	٩,١	١١,٤

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٤
منه: القصير الأجل	٤,٠ -	٥,٠	٤,٠	٨,٠	٧,٠	١٢,٠	٢٥,٠	٧,٠	١٥,٠	٥,٣ -	٦,٩	٠٠
٣ - مجموع الإقراض القائم على السندات	١,٠	١,٠ -	١,٦	٢,٢	٠,٩	٦,٥	١١,١	٣٦,٦	٣٢,٧	١,٣	١,٩	١٧,٨
٤ - غير ذلك من الاستثمار الخاص[ج]	٣,٣	١,٣	٣,٧	٢,١	٤,٤	٥,٣	١,٤	٤,٠	٤,٠	٤,٤	١,٨	٢,٢
٥ - منح مقدمة من منظمات غير حكومية	٣,٣	٤,٠	٤,٢	٤,٠	٥,١	٥,٤	٦,٩	٥,٧	٥,٧	٤,٤	٣,٥	٣,١
مجموع تدفقات الموارد الصافية (أولا + ثانيا + ثالثا)	٧٤,٨	٨٥,٦	٩٨,٠	١١٥,٦	١٢٦,٢	١٢٢,٢	١٤٧,٨	١٦٢,٧	١٨٣,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
بنود تذكيرية:												
مجموع الاعتمادات الصافية من صندوق النقد الدولي	٢,٠,-	٤,٧ -	٣,٩ -	٢,١ -	٢,٢ -	١,٠	٠,٣ -	٠,٧ -	٠,٥ -			
صافي معاملات أقل البلدان نموا في الأصول المسجلة	١٢,٠ -	٩,١ -	٢٠,٥ -	١٨,٢ -	٢٢,٨ -	٤٧,٤	٦,٧	٢٥,٣ -	٠٠			
إجمالي الفوائد والأرباح التي دفعتها أقل البلدان نموا	٧٣,١ -	٧٥,٢ -	٨٩,٩ -	٩١,٧ -	٨٦,٣ -	٨٢,٣ -	٨٥,٧ -	٨١,٣ -	٩٠,٤ -			
مجموع المنح الدراسية	٢٥,٤	٢٨,٠	٣١,٨	٣٢,٩	٣٩,٧	٤٥,٦	٤٤,٩	٤٢,٧	٤٥,٠			
مجموع التدفقات فيما بين أقل البلدان نموا (المساعدة الإنمائية الرسمية)[د]	٤,١	٣,٣	٢,٢	١,٧	٦,٠	٢,٦	١,٠	١,٢	١,٢			
بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٩٣												
مجموع تدفقات الموارد الصافية	١١٠,٥	١٠٩,٤	١١٦,٣	١٣٨,٥	١٣٥,٣	١٢٦,٧	١٤٤,٤	١٦٢,٧	١٧٦,٤			
مجموع التمويل الإنمائي الرسمي	٧٤,٠	٧٢,٢	٧٢,٦	٧٣,٠	٧٤,٧	٧٢,٢	٦٨,٨	٦٩,٥	٦٧,٤			

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٤
مجموع المبالغ المقبوضة من المساعدة الإنمائية الرسمية	٥٦,٩	٥٥,٨	٥٦	٥٨,٥	٥٦,٦	٦٠,٧	٥٨,١	٥٦,٢	٥٧,٣			
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من لجنة المساعدة الإنمائية (الثنائية والمتعددة الأطراف)	٥٣,٨	٥٢,٩	٥٧	٥٦,١	٥٨,٢	٦٠,١	٦٠,٨	٥٦,٥	٥٦,٧			

(أ) باستثناء ما ألغي من الديون غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للسنوات ١٩٩٠ الى ١٩٩٢.

(ب) باستثناء ما أقرضته البنوك من سندات (البند ثالثا - ٣) والاعتمادات المالية المضمونة (بما في ذلك ثانيا).

(ج) لم ترد معلومات من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بشأن مجموع استثمارات رأس المال.

(د) غير مدرجة في مجموع تدفقات الموارد الصافية.

المصدر: تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٥، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، الجدول ثالثا - ١.

الجدول ٢ - الاتجاهات المتعلقة بحجم وتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية

	بملايين دولارات الولايات المتحدة		النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي		التغير بالنسبة المئوية من ١٩٩٣ الى ١٩٩٤	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	بالدولارات(أ)	بالأرقام الحقيقية(ب)
أولا - في عام ١٩٩٤، وصلت النسبة المئوية الى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أربعة بلدان وهي النسبة التي استهدفتها الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية الرسمية						
النرويج	١ ٠١٤	١ ١٣٧	١,٠١	١,٠٥	١٢,١	١١,٢
الدانمرك	٣٤٠	١ ٤٤٦	١,٠٣	١,٠٣	٧,٩	٢,٢
السويد	١ ٧٦٩	١ ٨١٩	٠,٩٩	٠,٩٦	٢,٩	- ٠,٩
هولندا	٢ ٥٢٥	٢ ٥١٧	٠,٨٢	٠,٧٦	٠,٣	- ٤,٢
ثانيا - وصلت ستة بلدان أخرى الى ٠,٣٥ في المائة						
فرنسا	٧ ٩١٥	٨ ٤٦٦	٠,٦٣	٠,٦٤	٧,٠	٣,٤
كندا	٢ ٣٧٣	٢ ٢٥٠	٠,٤٥	٠,٤٣	- ٥,٢	- ٠,٢
لكسمبرغ	٥٠	٥٩	٠,٣٥	٠,٤٠	١٩,٩	١٣,٤
سويسرا	٧٩٣	٩٨٢	٠,٣٣	٠,٣٦	٢٣,٨	١٢,٧
استراليا	٩٥٣	١ ٠٨٨	٠,٣٥	٠,٣٥	١٤,١	٥,٠
البرتغال	٢٤٨	٣٠٨	٠,٢٩	٠,٣٥	٢٤,٥	٢٢,٩
ثالثا - كانت النسبة في أحد عشر بلدا أقل من ٠,٣٥ في المائة						
ألمانيا	٦ ٩٥٤	٦ ٨١٨	٠,٣٦	٠,٣٤	- ٢,٠	- ٦,٠
النمسا	٥٤٤	٦٥٥	٠,٣٠	٠,٣٣	٢٠,٤	- ١٤,٨
بلجيكا	٨١٠	٧٢٦	٠,٢٩	٠,٣٢	- ١٠,٤	- ١٥,١
فنلندا	٣٥٥	٢٩٠	٠,٤٥	٠,٣١	- ١٨,٣	- ٢٧,٢
المملكة المتحدة	٢ ٩٢٠	٣ ١٩٧	٠,٣١	٠,٣١	٩,٥	٥,٢

	بملايين دولارات الولايات المتحدة		النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي		التغير بالنسبة المئوية من ١٩٩٣ الى ١٩٩٤	
اليابان	٢٥٩ ١١	٢٣٩ ١٣	٠,٢٧	٠,٢٩	١٧,٦	٩,٧
اسبانيا	٣٠٤ ١	٣٠٥ ١	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,١	٠,٩
ايطاليا	٠٤٣ ٣	٧٠٥ ٢	٠,٣١	٠,٢٧	- ١١,١	- ١١,٧
أيرلندا	٨١	١٠٩	٠,٢٠	٠,٢٥	٣٤,٢	٢٩,٣
نيوزيلندا	٩٨	١١٠	٠,٢٥	٠,٢٤	١٢,٤	٠,٥
الولايات المتحدة	١٢٣ ١٠	٩٢٧ ٩	٠,١٦	٠,١٥	- ١,٩	- ٤,٠
مجموع بلدان المساعدة الإنمائية الرسمية	٤٧٢ ٥٦	١٥٢ ٥٩	٠,٣١	٠,٣٠	٤,٧	٠,٥

(أ) بالأسعار وأسعار الصرف الحالية.

(ب) بأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٩٣.

المصدر: تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٥، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦، الجدول رابعا - ١.

الجـــــدول ٣ - مجمـوع ما دفعته البلدان الناميـــة مـــن ديون فـــي نهايـــة السنـــة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٤ بحسب المصدر وشروط الإقراض

	ببلايين الدولارات الحالية								
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الدين طويل الأجل									
أولا - بلدان منظمـــة التعـــاون والتنمية في الميـــدان الاقتصـــــادي والأســـواق الرأسمالية	٦١٥	٦٧٩	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٥	٦٦٨	٦٩٠	٧١١	٧٧٧
ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية	٩٠	١١٢	١١٣	١١٥	١٢٧	١٣٦	١٣٩	١٤٧	١٦٣
باء - مجموع اعتمادات التصدير	١٧٢	٢٠٢	١٧٦	١٨٧	٢٠٢	٢١١	٢٣٤	٢٤١	٢٦٧
اعتمادات التصدير الرسمية	٧٩	٩٤	٨٧	٩٢	٩٥	١٠٣	١١٥	١١٤	١١٠
اعتمادات الموردين المضمونة	٣٠	٣٤	٢٦	٢٧	٢٨	٢٧	٣٦	٣٦	٤٥
اعتمـــــادات المصـــــارف المضمونة	٦٣	٧٤	٦٣	٦٨	٧٩	٨١	٨٣	٩١	١١٢
جيم - الأسواق المالية	٣٥٣	٣٦٥	٣٧٥	٣٦٣	٣٢٦	٣٢١	٣١٧	٣٢٣	٣٤٧
المصارف	٣١٠	٣١٨	٣٢٥	٣٠٧	٢٦٧	٢٥٦	٢٤٤	٢١٨	٢٢٣
السندات	٤٣	٤٧	٥٠	٥٦	٥٩	٦٥	٧٣	١٠٥	١٢٤
ثانيا - المتعدد الأطراف	١٧٢	٢١١	٢٠٣	٢٠٩	٢٣٦	٢٥٣	٢٥٧	٢٧٠	٢٩٥
منها: شروط ميسرة	٤٨	٥٨	٦١	٦٦	٧٥	٨٤	٩٠	٩٧	١١٠
بشروط غير ميسرة	١٢٤	١٥٣	١٤٢	١٤٣	١٦١	١٦٩	١٦٧	١٧٣	١٨٥
بنـــد تذكيـــري: مجموع صندوق النقد الدولي	٤٠	٤١	٣٤	٣٢	٣٢	٣٣	٣٢	٣١	٣٢
ثالثا - البلدان الدائنـة خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	١٢٦	١٥١	١٥١	١٦١	١٦٤	١٦٥	١٧١	١٧٤	١٦٨
المجموع الفرعي: الديون الطويلة الأجل	٩١٣	١ ٠٤١	١ ٠١٨	١ ٠٣٥	١ ٠٥٥	١ ٠٨٦	١ ١١٨	١ ١٥٥	١ ٢٤٠
منها: بشروط ميسرة	٢٠٠	٢٤٢	٢٦٦	٢٧٨	٣٠٠	٣٢٢	٣٣٤	٣٥٠	٣٧٩
بشروط غير ميسرة	٧١٧	٧٩٩	٧٥٩	٧٦٤	٧٦١	٧٧٢	٧٨٣	٨٠٧	٨٦٢
الديون القصيرة الأجل									
المصارف	١٧٨	١٩٢	١٩٢	١٩٧	٢٣٢	٢٤٧	٢٩٠	٣١٦	٣٦٢
اعتمادات التصدير	٣٨	٤٤	٤٧	٥٠	٦٧	٧٤	٦٨	٦٢	٦٨
المجموع الفرعي: الديون القصيرة الأجل	٢١٦	٢٣٦	٢٣٩	٢٤٧	٢٩٩	٣٢١	٣٥٨	٣٧٨	٤٣٠
التزامات محددة أخرى	٢٠	٢٠	٢٧	٢٣	٢٧	٢٨	٣٤	٣٧	٤
مجموع الديون الخارجية	١ ١٤٩	١ ٢٩٧	١ ٢٨٤	١ ٣٠٥	١ ٣٨١	١ ٤٣٥	١ ٥١٠	١ ٥٧٠	١ ٧١٤

المصدر: تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٥، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦، الجدول ثالثا - ١.

الجدول ٤ - مصفوفة خيارات السياسات العامة والأدوات المالية

القطاعات	الإصلاحات الاقتصادية والمالية	حقوق الملكية	الإيجار وتسعير الموارد	خفض الإعانات المالية	الضرائب	الرسوم البيئية	الآليات المحلية المبتكرة	الآليات العالمية المبتكرة
التنمية المستدامة	الأسواق التنافسية لرأس المال	حقوق الملكية الآمنة	تسعير التكلفة الكاملة	خفض الإعانات المالية للطاقة ورأس المال	• الضرائب الخضراء • الخبراء • خفض الضرائب المعوجة	رسوم الاستنفاد والتلوث	• الرسوم الايكولوجية • الصناديق الايكولوجية • التمويل عن طريق إصدار أسهم للتنمية المستدامة	التنفيذ المشترك
التنوع الاحيائي	• الصناديق البيئية • رأس المال المساهم	براءات الاختراع في مجال التنوع الأحيائي	رسوم التنقيب	خفض الاعانات المالية لتحويل الأراضي	الإعانات المالية لحماية الموئل	رسوم إزالة الغابات	• رسوم التنقيب الأحيائي • رسوم السياحة الإيكولوجية • رسوم السياحة العلمية	• براءات الاختراع • حقوق الملكية الفكرية • قروض الحفظ القابلة للتحويل
موارد الغابات	الصناديق البيئية	• الامتيازات الطويلة الأجل • طرح عطاءات	تسعير منتجات الغابات	• مبيعات الأخشاب بسعر أقل من التكلفة • إعانات التحويل	ضرائب امتيازات الغابات	رسوم إزالة الغابات	• رسوم مستجمعات الأمطار • قروض إعادة التحريج القابلة للتداول	• الالتزام بحماية الغابات القابلة للتداول • تعويض الكربون
الأنظمة الإيكولوجية الهشة	الصناديق البيئية	حقوق الملكية العامة	تسعير الوظائف الإيكولوجية	إزالة أراضي التحويل والاعانات المالية للكيماويات الزراعية	ضرائب تفاضلية لاستغلال الأراضي	رسوم تفاضلية لاستغلال الأراضي	• حوافز النقل • حقوق التطوير القابلة للتحويل	قروض الحفظ القابلة للتحويل
موارد المياه العذبة	السندات البيئية	حقوق المياه	• رسوم الاستغلال • تسعير التكلفة الهامشية	إعانات مالية لحفظ المياه والري	ضرائب تفاضلية لاستغلال الأرض	رسوم المجاري والنفايات السائلة	أسهم المياه القابلة للتداول	تداول المياه عبر الحدود
موارد الأراضي	إصلاح الأسواق الراسمالية	• عدم منح سندات ملكية لتمهيد الأراضي • الملكية الآمنة للأراضي	تسعير الأراضي	• الإعانات المالية للزراعة • بيع واستئجار الأراضي العامة بسعر أدنى من التكلفة	• ضرائب الملكية • ضرائب استغلال الأراضي • ضرائب التحويل	• رسوم الأثر • رسوم تصريف النفايات	• رسوم التحسين • رسوم تفاضلية لاستغلال الأراضي	• حقوق التطوير القابلة للتداول • مبادلة الديون
الزراعة المستدامة	إلغاء سقوف أسعار الفائدة	الملكية الآمنة للأراضي	تسعير المياه	• الإعانات المالية للمياه • الإعانات المالية للكيماويات الزراعية	• ضرائب الكيماويات الزراعية • الإعانات المالية للمكافحة المتكاملة للآفات	رسوم تفاضلية لاستغلال الأراضي	• رسوم تفاضلية لاستغلال الأراضي • الرسم الايكولوجي	• معايير الاستدامة الدولية/علاوات الأسعار • تعويض الكربون

القطاعات	الإصلاحات الاقتصادية والمالية	حقوق الملكية	الإيجار وتسعير الموارد	خفض الإعانات المالية	الضرائب	الرسوم البيئية	الآليات المحلية المبتكرة	الآليات العالمية المبتكرة
الغلاف الجوي	خصخصة المشاريع الحكومية غير الفعالة	الاستحقاقات المتعلقة بالانبعاثات	تسعير الطاقة	الإعانات المالية للطاقة	ضرائب الطاقة	رسوم الانبعاثات	رخص ثاني أكسيد الكوبلت القابلة للتداول	• رخص ثاني أكسيد الكربون القابلة للتداول • تعويض الكربون
المحيطات		المناطق الاقتصادية الخالصة على امتداد ٢٠٠ ميل	تسعير مدخلات الصيد	الإعانات المالية للكيماويات الزراعية	ضرائب الكيماويات الزراعية	رسوم النفايات السائلة	حصص الصيد الفردية القابلة للتداول	سندات الانسكاب النفطي
النفايات الخطرة/ المواد الكيميائية السمية	الصناديق البيئية الصناعية	نظام الشهر	تسعير المواد الكيميائية والمعادن الثقيلة على أساس تكلفتها الكاملة	إزالة الإعانات على المدخلات الكيميائية	• رسوم المواد الخام الكيميائية • ضرائب تفضيلية • ضرائب على المواد الكيميائية	• رسوم افتراضية • رسوم على المواد الخام	• سندات بيئية • حوافز لتصريف النفايات	حظر النقل الدولي للنفايات الخطرة
النفايات الصلبة	سندات محلية	خصخصة الخدمات	تسعير المواد الخام على أساس تكلفتها الكاملة	إزالة بدلات الاستنفاد والإعانات المالية للمواد الخام	• ضرائب عقارية • ضرائب على مواد التغليف (ورق وبلاستيك)	رسوم للتجميع والتصريف	• نظام عام لاسترداد الرهن • حوافز لإعادة التدوير	المحتوى المدار القابل للتداول
البيئة الحضرية	• سندات محلية • البناء - التشغيل - التحويل	• حقوق التطوير القابلة للتداول • رسوم على استعمال الطرق • رخص تلوث	تسعير المرافق العامة على أساس التكلفة الهامشية	• الإعانات المالية للطاقة • الإعانات المالية للمياه	• ضرائب عقارية • حوافز النقل للصناعة	• رسوم التلوث	• رسوم التحسين • حقوق التطوير القابلة للتحويل • رخص الانبعاثات القابلة للتداول، حصص التطوير القابلة للتحويل	• التنفيذ المشترك لمشاريع الطاقة الفعالة

- - - - -